



تنظم كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ايت ملول وفريق
القانون الخاص مختبر الدراسات في العلوم القانونية والاجتماعية
والقضائية والبيئية

بشراكة مع جمعية كفالة طفل ووزارة العدل

حضوريا وعن بعد

ندوة دولية في موضوع:

دور الكفالة في تحقيق المصلحة الفضلى للطفل

وذلك يوم 18 دجنبر 2021

بقاعة الندوات بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أيت
ملول أكادير





قال تعالى:

{ اذْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَحْسَنُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ

تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ... }

سورة الأحزاب الآية 5





دور الكفالة في تحقيق المصلحة الفضلى للطفل

تشكل حقوق الطفل نقطة تقاطع بين مختلف فروع القانون، وقد أسهمت الاتفاقيات و المواثيق الدولية الراحية لحقوق الطفل في تطوير القوانين الوطنية؛ بحيث أصبحت الضمانات الدستورية و القانونية أكثر اتساعا و الأنظمة القضائية أكثر فاعلية في تعزيز حقوق الطفل و حمايته و إيلاء مصالحه الاعتبار الأول.

ويعتبر مبدأ مصالح الطفل الفضلى مبدأ رئيسيا يشكل أساس اتفاقية حقوق الطفل و فلسفتها، و هو المحور الذي تدور حوله كافة الحقوق المقررة للطفل دوليا و وطنيا؛ فهو يرمي إلى ضمان التمتع الكامل و الفعلي على السواء لجميع الأطفال بجميع الحقوق المعترف بها في اتفاقية حقوق الطفل و النماء الشمولي للطفل؛ بمعنى نمو الطفل الجسدي و العقلي و الروحي و الأخلاقي و النفسي و الاجتماعي.

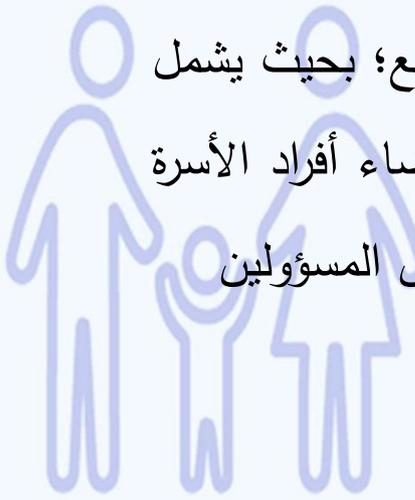




لذلك يجب أن يكون الأشخاص الذين يشاركون في اتخاذ قرارات تؤثر على الأطفال مطلعين بشكل واضح على جميع المعطيات الخاصة بحالة الطفل و كافة الأمور المتعلقة به.

وتتناول عملية التقييم الشاملة للمصالح الفضلى مجموعة من العناصر، منها ضرورة مراعاة الوضع الاجتماعي و التقييم الأسري للطفل؛ فالمادة 18 من اتفاقية حقوق الطفل تنص على الزام الدول بدعم الوالدين في الاضطلاع بمسؤوليات تربية الطفل، اعتبارا لكون الروابط القائمة مع الأسرة سواء الصغيرة أو الموسعة تشكل عاملا أساسيا و رئيسيا في تحقيق الاستقرار الداخلي للطفل و شعوره بالأمان. لذلك نصت الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في المادة 16 منها على حماية حق الطفل في الحياة الأسرية.

ومصطلح أسرة الوارد في المادة أعلاه يفسر بمعناه الواسع؛ بحيث يشمل الوالدين البيولوجيين أو المتبنين أو الكفيلين و عند الاقتضاء أفراد الأسرة الموسعة أو الجماعة أو الأوصياء أو غيرهم من الأشخاص المسؤولين





قانوننا عن الطفل، كما نصت على ذلك المادة الخامسة من اتفاقية حقوق الطفل.

وتماشيا مع ذلك، و نظرا لكون الطفل يعتبر النواة الأساسية في الأسرة والمجتمع ورمز المستقبل الإنساني و الجيل الطالع، فإن المشرع المغربي أقر مجموعة من القوانين التي تضمن الرعاية اللازمة له، و كل ذلك من أجل بقاءه و تعلمه بالطرق العلمية الأنسب؛ أي بشكل مختصر تحقيق مصلحته الفضلى.

وفي هذا الصدد تم سن قوانين تنظم كفالة الأطفال المهملين و تحديد الشروط الواجب توافرها لذلك كان آخرها القانون رقم 15.10 الصادر بتاريخ 13 يونيو 2002، الذي عمل على خلق توازن بين رغبة الكافل ومصلحة المكفول؛ و التي تتمثل في ضمانات واقعية و قانونية كرسها لفائدة المكفول، و التي تؤكد انفتاح المغرب على محيطه و على الخارج؛ فقد خول بموجب المادة 24 منه إمكانية السفر بالطفل المكفول للإقامة الدائمة خارج المملكة المغربية بعد الحصول على إذن بذلك من طرف القاضي المكلف بشؤون القاصرين.





غير أنه إذا كان للقانون أعلاه الكثير من الايجابيات و ينص على مجموعة من المقتضيات الهامة و الرائدة لحماية الأطفال المهملين و يضع على عاتق الكافلين التزامات تقارب تلك التي أوجبتها مدونة الأسرة و غيرها من القوانين على الآباء و الأولياء تجاه أطفالهم، فإن تطبيقه أبان عن إشكاليات و صعوبات عملية سواء فيما يتعلق بمسطرة التصريح بالإهمال أو فيما يخص إسناد الكفالة سواء على المستوى الوطني أو الدولي ، وكذا على مستوى سبل تتبع و مراقبة الطفل داخليا و خارجيا.

كل هذا يدفعنا إلى التساؤل عن مدى فعالية الضمانات القانونية لحماية الطفل المهمل في التشريع المغربي؟ من جهة، وهل تم انسجام لهذه الأخيرة مع الاجراءات الحمائية المقررة له في الشريعة الاسلامية، وهل تستجيب للالتزامات المغرب على المستوى الدولي في حماية الطفل بشكل عام والمحرومين من الأسر بشكل خاص؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، ارتأينا في هذه الندوة تناول المحاور التالية:

المحور الأول: الحماية القانونية للمصلحة الفضلى للطفل وطنيا و دوليا.





المحور الثاني : موقف الشريعة الاسلامية من الكفالة كوسيلة لحماية
المصلحة الفضلى للطفل

المحور الثالث : دور القضاء في تحقيق المصلحة الفضلى للطفل عبر
الكفالة .

المحور الرابع : دور المجتمع المدني في مأسسة مسطرة الكفالة تحقيقا
للمصلحة الفضلى للطفل.





تنسيق الندوة

الدكتورة السعدية أمغيرير

kafala.kafala22@gmail.com

تواريخ مهمة

- تاريخ الندوة: 2021-12-18.
- آخر أجل للتوصل بملخص المداخلات: 2021-12-15.
- تاريخ الرد على المداخلات المقبولة: 2021-12-16.
- تاريخ التوصل بالمداخلات كاملة: 2021-12-17.
- إرسال الملخص والمداخلات مع المعلومات الشخصية إلى البريد الإلكتروني التالي: kafala.kafala22@gmail.com

